

Distr.: General
2 December 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البندان ١٣٤ و ١٤٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

استعراض مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (A/71/551). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في ذلك التقرير بممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية وتوضيحات اختُتمت بردود خطية وردت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

أولاً - معلومات أساسية

٢ - ذكر الأمين العام أن تقريره قُدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٧٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً شاملاً لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (المكتب) وأن يقدم مقترحاته لتنظر فيها الجمعية في موعد لا يتجاوز فترة انعقاد الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين (A/71/551، الفقرة ١).

٣ - ويصف الباب الثاني من التقرير تطور الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن، ويشير إلى أن المكتب دأب منذ إنشائه في عام ٢٠١٠ على إعادة تحديد وتكييف أولوياته استجابة لتطور احتياجات الشراكة مع الاتحاد الأفريقي،



الرجاء إعادة استعمال الورق



فضلا عن المتطلبات الجديدة المتوقعة من ولايته المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ويذكر التقرير أن مكتب رئيس المكتب يقدم تقاريره إلى الأمين العام عن طريق إدارة الشؤون السياسية؛ أما فيما يخص المسائل ذات الصلة بحفظ السلام والدعم الميداني، فإن رئيس المكتب يقدم تقاريره إلى الأمين العام من خلال وكيل الأمين العام المعني (A/71/551)، الفقرتان ٧ و ١٦).

٤ - ويشير التقرير إلى أن الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في عام ٢٠١٣ بالاشتراك بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني خلص إلى أنه ينبغي تعزيز المكتب في عدد من المجالات، منها توسيع نطاق عنصره المعني بالشؤون السياسية وتوطيده. وأبرز الاستعراض الذي أجري لملاك الموظفين المدنيين ضرورة مواءمة هيكل المكتب وموارده من أجل توطيد الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتحسين مواءمة المتطلبات القصيرة الأجل مع الأولويات الأطول أجلاً. ويذكر التقرير أيضا أن في أعقاب صدور تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، أنشئ في عام ٢٠١٦ فريق عامل يتألف من ممثلين عن هذه الإدارات الثلاث وعن المكتب لاستعراض الآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام (A/71/551، الفقرات ٢١ إلى ٢٤).

ثانياً - مقترحات الأمين العام

٥ - يقترح الأمين العام إعادة هيكلة المكتب لتعزيز الاتساق الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية التابعة له، وتعزيز التنسيق الاستراتيجي والشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وزيادة التآزر التشغيلي وتقديم الدعم لمعالجة النزاعات الدائرة في أفريقيا (A/71/551، الفقرة ٥٤). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب يعقد جلسات إحاطة منتظمة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ويجري اتصالات منتظمة مع فرادى أعضاء هذا المجلس، كما يعقد اجتماعات أخرى مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب يشارك في مجموعة من أنشطة بناء السلام في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، وأنه يقدم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في عمله مع لجنة بناء السلام.

٦ - وفيما يخص علاقة المكتب مع الكيانات الإقليمية، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن المكتب يعمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية من خلال

أشكال الحضور والمكاتب السياسية الإقليمية الفرعية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام في أفريقيا، وذلك بتيسير التنسيق والتحليل المشترك والبعثات المشتركة وتقديم الدعم. وتذكر اللجنة الاستشارية في هذا السياق أنهما لاحظت في وقت سابق أن دور المكتب وشراكتيه مع الاتحاد الأفريقي شهدا زيادة في الحجم والتعقيد منذ إنشاء المكتب في تموز/يوليه ٢٠١٠. وعلى ذلك الأساس، أوصت اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يجري الاستعراض الشامل للمكتب، بما في ذلك ملاكته الوظيفي وهيكل تمويله (A/70/837، الفقرة ٦٦)، وهو ما أيدته الجمعية العامة لاحقا في قرارها ٢٨٧/٧٠.

٧ - ويقترح الأمين العام في تقريره أن يبدأ المكتب العمل، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بهيكل منقح يضم مكتب الممثل الخاص للأمين العام ومكتب نائب رئيس المكتب المنشأ حديثا ومكتب رئيس الموظفين الذي يشرف على قسم الدعم الإداري وقسم الشؤون السياسية، ويقترح إنشاء وظيفة رئيس دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية الذي سيتسلّم زمام قسم التخطيط والمشورة في مجال العمليات وقسم تخطيط دعم البعثة (A/71/551، الفقرتان ٥٥ و ٥٦ والمرفق الثاني).

٨ - ويرد في الفقرة ٤٢ من التقرير أن عدد الوظائف المأذون به حاليا للمكتب يبلغ ٦٠ وظيفة تضم ٦ وظائف مقدّمة في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، و ٥٤ وظيفة اعتُمدت في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام لفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان اعتُمدت في قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٧٠. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مصادر التمويل والأجزاء ذات الصلة من الموارد الحالية المتاحة للمكتب تبين هيكله الأصلي عند إنشائه في عام ٢٠١٠، الذي أدمج مهام مكتب الأمم المتحدة للاتصال التابع آنذاك لإدارة الشؤون السياسية (المموّل من الميزانية البرنامجية)، والفريق المعني بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (المموّل من حساب دعم عمليات حفظ السلام)، وفريق الأمم المتحدة للتخطيط التابع لإدارة الدعم الميداني لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (المموّل من ميزانية دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)، وعنصر الدعم التابع للآلية المشتركة للدعم والتنسيق في أديس أبابا (المموّل من ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور). وأبلغت اللجنة أيضا بأن أي تغيير مقترح في مصادر التمويل والميزانية البرنامجية وحساب دعم عمليات حفظ السلام سيتطلب أن يجري مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة تغييراً في ولاية المكتب. وأبلغت اللجنة كذلك بأن

المكتب، بوصفه مكتبا متكاملًا، لا يميز بين مسارات عمل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، لأنه مكلف بتقديم دعم الأمم المتحدة المنسق والمتسق إلى الاتحاد الأفريقي.

٩ - وتشمل التغييرات المقترحة ما يلي: إنشاء ثلاث وظائف (واحدة لرئيس الموظفين برتبة مد-١، وواحدة لرئيس دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية برتبة مد-١، وواحدة لموظف لشؤون الإعلام من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)؛ وإلغاء خمس وظائف (٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ ونقل أربع وظائف (٢ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ وإعادة انتداب ١٥ وظيفة (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من فئة الخدمات العامة الوطنية) (A/71/551، الفقرة ٦٤).

١٠ - وسيتولى رئيس الموظفين برتبة مد-١ المقترح إنشاءً وظيفته الإشراف على قسم الدعم الإداري، وسيكون مسؤولاً عن الإدارة الداخلية والعمليات اليومية للمكتب، وعن التخطيط الاستراتيجي والتنسيق وتنفيذ السياسات والإجراءات التنظيمية، فضلاً عن شؤون الإعلام والتخطيط الأمني. وسيتولى أيضاً مسؤولية ضمان الاتصال الفعال والإبلاغ داخل مكتب الأمم المتحدة ومع مقر الأمم المتحدة، إضافة إلى التعاون عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والتنسيق مع الشركاء الآخرين (A/71/551، الفقرة ٧٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن رئيس الموظفين سيكفل إدماج وتنسيق مختلف جوانب التخطيط الاستراتيجي وتبادل المعلومات والإدارة اليومية في عمل المكتب بالتعاون الوثيق مع مقر الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة وشركائها.

١١ - ويشير التقرير إلى أن رئيس الموظفين الحالي برتبة مد-٢، الذي يؤدي مهام رئيس الموظفين ونائب رئيس المكتب، سيعاد انتدابه ليشغل وظيفة نائب رئيس المكتب. وحسبما ذكر الأمين العام، فمنذ عام ٢٠١٠، أصبحت تلك المهام المتداخلة مقيّدة لأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد ازدادت حجماً وتعقيداً، وإذا تم تخفيف عبء مسؤوليات الإدارة اليومية والتنسيق الداخلي الملقاة على عاتق نائب رئيس المكتب المقترح، فسيكون قادراً على دعم الممثل الخاص للأمين العام بشكل أفضل فيما يتعلق بالمشاركة السياسية مع الاتحاد الأفريقي، وعلى تقديم التوجيه بشأن القضايا السياسية والمؤسسية والتشغيلية. وسيشرف نائب رئيس المكتب الجديد المقترح على قسم الشؤون السياسية وعلى دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية الجديدة (A/71/551، الفقرتان ٦٧ و ٦٨ والمرفق الثاني). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نائب رئيس المكتب سيشارك في العمل مع الممثل

الخاص للأمم العام في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وسيقوم بتنسيق أعمال قسم الشؤون السياسية ودائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية مع الاتحاد الأفريقي وتنظيم الدعم الذي تقدمانه إليه. وسيتولى نائب رئيس المكتب أيضا إسداء المشورة وتقديم التوصيات بشأن أولويات القضايا الاستراتيجية وقضايا السياسات والشؤون السياسية والتنفيذية.

١٢ - وسيعين في دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية الجديدة المقترحة رئيس دائرة برتبة مد-١ ليشرف على قسم التخطيط والمشورة في مجال العمليات وقسم تخطيط دعم البعثة. ويرد في التقرير أن الدائرة الجديدة ستقدم المشورة التقنية والدعم إلى الاتحاد الأفريقي بشأن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة والإجراءات المتعلقة بالألغام والمسائل الأمنية ودعم البعثة والتخطيط الإداري، وستكون أيضا على اتصال مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تفعيل آليات التمويل وعمليات الدعم لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وسيعمل رئيس الدائرة المقترح مع كبار مسؤولي مفوضية الاتحاد الأفريقي وسفراء الدول الأعضاء الممثلة في أديس أبابا، وسيتولى الإدارة العليا والإدارة الاستراتيجية وإدارة البعثات، بما في ذلك إسناد المهام التشغيلية والتوجيه وتخصيص الموارد والتوظيف ومراقبة الجودة (A/71/551، الفقرات ٨٧ إلى ٨٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن رئيس الدائرة برتبة مد-١ سيقود المشاورات الجارية مع مقر الأمم المتحدة بشأن الجوانب المتصلة بحفظ السلام في الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وسيسهم في وضع استراتيجيات الشراكة وخطط عملها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع ضمان الاتساق والتنسيق بين قسم التخطيط والمشورة في مجال العمليات وقسم تخطيط دعم البعثة في تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي.

١٣ - وفي ضوء المهام المقترحة لكل من رئيس الموظفين برتبة مد-١، ونائب رئيس المكتب برتبة مد-٢، ورئيس دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية برتبة مد-١، ومع مراعاة أن رئيس الموظفين برتبة مد-١، على النحو المقترح، سيشرف على قسم واحد فقط (قسم الدعم الإداري)، وأن بعض المهام الاستراتيجية والتشغيلية التي سيضطلع بها نائب رئيس المكتب برتبة مد-٢ ستتيسر بإنشاء الوظيفة المقترحة لرئيس دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية برتبة مد-١، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن نائب رئيس المكتب يمكنه أن يضطلع بمهام رئيس الموظفين، وتوصي بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة لرئيس الموظفين برتبة مد-١. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك. وتوصي اللجنة بالموافقة على بقية التغييرات المقترحة في الوظائف.

١٤ - ويشير التقرير إلى أن المقترحات الحالية ليست لها أي آثار مالية على الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في حين أن آثارها من حيث الموارد فيما يتعلق بحساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ستشهد انخفاضاً قدره ٣٨ ٩٠٠ دولار من الموارد المتعلقة بالوظائف (قبل خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) (A/71/551، الفقرة ١٠٣).

١٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن أحاط علماً في قراره ٢٣٢٠ (٢٠١٦) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بقرار الأمين العام القاضي بإجراء تقييم للعمليات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك لهيكل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وقدرته على تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الشراكات. وقد طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً بعد إنجاز هذا التقييم. وذكر الأمين العام في تقريره أنه يجوز له، رهناً بقرار المجلس، أن يسعى إلى مواءمة المقترحات الحالية تمهيداً لتقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها (A/71/551، الفقرة ٣).

ثالثاً - خاتمة

١٦ - ترد في الفقرة ١٠٦ من التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها. ورهناً بتعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على اقتراح إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وتوصي اللجنة أيضاً بالموافقة على إنشاء وظيفتين جديدتين (واحدة برتبة مد-١ لرئيس دائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية، وواحدة لموظف وطني من الفئة الفنية)، وإلغاء خمس وظائف (٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ونقل أربع وظائف وإعادة انتداب ١٤ وظيفة في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإعادة انتداب الوظيفة المعتمدة برتبة مد-٢ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.